المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد (1711) السنة السابعة - السبت (30) كانون الثاني 2010

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في المدى

عـــراقـــي.. أول عـــربـــي يـحـلـق فـــي الـفـضـاء ٦ أشـهـر

□ المدى / وكالات

انتدب الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك رائد الفضاء العراقي فريد لفته كأول رائد فضاء عربي، سيمثل العرب في رحلة أبحاث إلى الفضاء، تستغرق ٦ أشهر، تهدف إلى تطبيق واختبار آخر أبحاث العرب الفلكية، العلمية منها والفنية.

ويعرض برنامج "من العراق" الذي تقدمه الزميلة سهير القيسي تفاصيل عن رحلة رائد الفضاء الملقب بـ "غاغارين العرب" الذي سيبدأ في شهر شباط/ فبراير المقبل ارتياد جامعة "آل البيت" لعلوم الفلك والطيران في الأردن، لتدريبه على كيفية القيام بالأبحاث الفلكية، كون خبراته تقتصر على الريادة والطيران.

ويعتبر فريد الملقب غاغارين العرب" المغامرة التي سيقبل عليها منعطفا كبيرا في حياته وبصمة عربية جديدة في الفضاء الواسع، حيث سيكون رائد الفضاء العربي الأول من نوعه، الذي سيقود رحلة تستغرق ستة أشهر تهدف إلى تفعيل الأبحاث العربية في الفضاء.

الجلبي: القانون ينص على استئصال البعثيين

مصادر لـ المدى: قرار محكمة التمييز يصدر خلال يومين

□ بغداد /نصير العوام

اكدت مصادر مقربة من محكمة التمييز ان قرار التمييز قد لايغير شيئاً من قرار ابعاد النائب المطلك ونهروعبد الكريم الكسنزاني عن الانتخابات ، القائمة العراقية بدورها بانتظار القرار القانوني وقد تلجأ للحل السياسي في حال جاء قرار التمييز عكس المطلوب.

وكشفت مصادر مقربة من المحكمة التمييزية ان قرار التمييز لم يؤثرعلى قرارهيئة المساءلة والعدالة، ورفضت المصادر لـ (المدى) امس الجمعة الكشف عن قرار المحكمة ، باعتبار ان القرار لم يتخذ بشكل نهائي ، وسيتخذ خلال اليومين المقبلين اما غدا الاحد او بعده ، وتوقعت المصادر ان يستبعد المطلك واخرون عن الانتخابات من خلال قرار هيئة المساءلة والعدالة.

من جهتها قالت النائبة عالية نصيف عن الحركة الوطنية العراقية ان لدى الحركة خطين تعمل عليهما الان القانوني والسياسي لحل ازمة المطلك .

واشارت نصيف في تصريح لـ (المدى) الى ان الحركة بانتظار رد محكمة التمييز ، ومن بعدها ستتخذ القرار. وذكرت ان الخط الثاني الذي ستعمل عليها هو"الخط السياسي"، حيث سيلتقي قادة الحركة مع قادة العملية السياسية لحل الازمة ، وذكرت نصيف بانها بانتظار رد الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على الرسائل التي وجهت اليهم ، وتوقعت نصيف ان تتخذ حركتها قرارا صعبا في حال تعقدت الامور مجددا .من جانبه اعلن قاسم العبودي عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استبدال بعض الكتل السياسية مرشحيها المشمولين بقانون المساءلة والعدالة.

وقال العبودي لـ (المدى) ان بعض الكتل قدمت اسماء بديلة فيما تنتظر كتل اخرى قرارات اللجنة التمييزية للطعن بهذه القرارات.

يذكر ان هيئة المساءلة والعدالة استبعدت مايقارب ٥٠٠ مرشح من الانتخابات البرلمانية لشمولهم بقرارات هيئة المساءلة والعدالة.

فيما قال النائب حسام العزاوي عن الحركة العراقية ان هناك شخصيات شاركت في العملية السياسية ومنها الدكتور صالح المطلك والدكتور ظافر العاني وكيانات اخرى لابد من اعادة مشاركتها في الانتخابات المقبلة وذلك لاعادة الشرعية لها والعملية الديمقراطية في العراق.

وذكر في بيان صحفي في حال عدم اعادة النظر في موقف هيئة المساءلة والعدالة ستكون هنالك اعادة للنظر في مشاركة"العراقية" في الانتخابات كونها ستفتقد الشرعية وستعتبر ذلك انقلاباً على التداول السلمي للسلطة و تواطؤا لاقصاء قوى وطنية مشاركة في العملية السياسية.

ودعا الامم المتحدة الى عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات اذا استمرت الحالة الموجودة في الاقصاء والتهميش.

اما النائب عن التوافق العراقي رشيد العزاوي فقد اعلن عن شطب ٦٢ مشمولا بقرارات هيئة المساءلة والعدالة بعد تقديم اعتراضاتهم .

وقال العزاوي في تصريح صحفي امس الاول الخميس ان٩٥ من المشمولين بالاستبعاد عن المشاركة بالانتخابات وفق قرارات الهيئة ، تقدموا باعتراضات ، وان الملفات أرسلت للهيئة التمييزية التابعة للمساءلة والعدالة للنظر في الطعون المقدمة من قبلهم.

وأوضح إن هيئة المساءلة والعدالة أعطت مهلة ٧٢ ساعة لتقديم الاعتراضات والطعون . وبعد طلب رئيس مجلس النواب اياد السامرائي تم تمديد الفترة . ولكن لم يحضر إلى الهيئة سوى عدد قليل من المشمولين بعد دعوات لهم لتقديم طلباتهم إلى الهيئة.من جهة اخرى

وقال أحمد الجلبي رئيس الهيئة التي منعت مشاركة أكثر من ٥٠٠ مرشح في الانتخابات المقبلة ان الهيئة لم تكن تقوم سوى بوظيفتها في استئصال البعثيين من العملية السياسية وليس استهداف السنة أو أي جماعة أخرى.

ونفى الجلبي (٦٥ عاما) وجود عاصفة في العراق حول عمل الهيئة واتهم وسائل الاعلام الغربية بالمبالغة.

وأضاف أن العراقيين لا يعتبرون قانون اجتثاث البعثيين طائفيا.

وتساءل السياسي العلماني الشيعي قائلا "يتحدث الناس عن سيادة القانون.. لماذا يجب نبذه لمجرد ان بعض الاطراف الخارجية تعتبر القانون غير عادل؟

وفي الاسبوع الماضي قال نائب الرئيس الامريكي جو بايدن في بغداد ان بلاده لا تمانع في مساءلة الموالين لحزب البعث ونفى محاولته التوسط في النزاع.

وانتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش هذا الاسبوع نظام فحص المرشحين للانتخابات في العراق ودعت الى اعادة المستبعدين.وأضافت في بيان للمنظمة ومقرها واشنطن "استبعاد المرشحين في عملية سرية استنادا الى معايير مبهمة يضمن الا تكون الانتخابات نزيهة ولا عادلة.

سوق الغزل امس الجمعة .. عدسة سعدالله الخالدي

الصدر يتهم المنشقين عن تياره بقتل المدنيين والقوى الأمنية

□ بغداد / المدى

جدد زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر مطالبته بـ"إطلاق سراح المعتقلين لدى القوات الأمريكية والعراقية، منتقدا من تفاوضوا مع الأمريكان، فيما اتهم العناصر التي انشقت عن التيار بارتكاب جرائم ضد المدنيين والجيش والشرطة".

وقال الصدر في بيان أصدره مكتبه في النجف، وتلقت "المدى" نسخة منه إن "إطلاق سراح المعتقلين في السجون الأمريكية يجب أن يتم من دون أي تنازلات تضر بمصالح التيار وأبناء الشعب العراقي، لصالح المحتل أو الحكومة العراقية".

وأضاف الصدر أن "مقاومة المحتل من المبادئ الثابتة التي سأتمسك بها على العكس مما فعل ممن كانوا محسوبين علينا الذين تفاوضوا مع الحكومة والمحتل"، في إشارة إلى جماعة عصائب أهل الحق التي يتزعمها قيس الخزعلي.

وكان المفاوض عن جماعة "عصائب أهل الحق" سلام المالكي قد قال في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "المفاوضات التي أجرتها الجماعة مع الحكومة توقفت بسبب عدم إيفاء الحكومة بوعودها تجاه الإفراج عن المعتقلين من أنصار الجماعة لدى القوات الأميركية وقيام القوات الأمنية باعتقال عدد من قياديي الجماعة خلال الأسابيع القلية الماضية".

مقتدى الصدر

ونقل المالكي عن جماعة "عصائب أهل الحق" تهديدها بـ"انهيار" الهدنة التي وقعتها مع الحكومة العراقية في حال عدم إيفائها بـ"وعودها وإطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون الأمريكية".

وأضاف الصدر في بيانه أن "ما ارتكبته المجاميع المنشقة عن التيار الصدري من عمليات قتل ضد المدنيين وعناصر الجيش العراقي والشرطة جعلني أعلن براءتي منهم"، واصفا تلك المجاميع بأنها مثل "حشرة تنخر في جسد المجتمع العراقي".

وأعتبر زعيم التيار الصدري أن "ما فعلته تلك المجاميع لا يعني عدم مطالبتنا بإطلاق سراح المعتقلين في السجون الأمريكية من الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء الأبرياء"، مطالبا في الوقت نفسه الحكومة "بإطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون الأمريكية والعراقية".

وشدد الصدر على انه لن "يقدم أي تنازلات لأي جهة سواء كانت الحكومة أم الاحتلال" بحسب تعبيره.

نواب: فضحية الشهادات المزورة للمرشحين أشد من قضية المستبعدين

□ المدى – فراس القيسي

تباينت ردود افعال عدد من المسؤولين وبرلمانيين حول التصريحات الاخيرة التي اطلقها قائد القوات الاميركية باتريوس لصحيفة بريطانية اشار خلالها الى إن هيئة المساءلة والعدالة في العراق تلقت اوامرها بابعاد بعض الكيانات والشخصيات السياسية من خوض الانتخابات المقبلة من قبل "فيلق القدس الايراني" على حد قول بترايوس. الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة بدورها ردت على تلك التصريحات في بيان اصدرته تلقت صحيفة (المدى) نسخة منه، ادانت فيه تصريحات ديفيد بترايوس قائد القوات الاميركية للمنطقة الوسطى بشأن عملها.مضيفة "ان الدستور والقانون يحميان الهيئة من أي تدخل خارجي، وان عمل الهيئة هو شأن عراقي". وحمل البيان" بترايوس أي تهديد أمني تتعرض له الهيئة او موظفوها، معتبرا تصريحاته محرضة ضدهم،ودعا البيان الى اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان عدم تكرار مثل تلك التصريحات.هذا وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا امس الجمعة، إلى مراجعة برامج الأحزاب السياسية العاملة في البلاد، محذراً من عودة الطائفية والحزب الواحد في العراق. وقال المالكي في مؤتمرعقده في بغداد إن "الدولة لم تتمكن من ضبط نظام الأحزاب حتى الآن، ومن الخطير جداً أن تشكل بعض الأحزاب السياسية على أسس طائفية، أو على أساس الحقد والضغينة"، مشدداً على "ضرورة التثبت والتأكد من البرامج التي تتبناها بعض تلك الأحزاب العراقية". وأضاف إننا "حققنا حرية وديمقراطية وعلاقات حسن جوار وحققنا مقدمة لبناء نظام سياسي في البلاد"، مضيفاً أننا "نبذل ما بوسعنا كي يبقى العراق قائماً بسيادته وأرضه. محذرا من "خطورة عودة الطائفية وسيطرة الحزب الواحد أو الرجل الواحد على حكم البلاد من جديد، معتبراً أن "هذا الأمر سمح سابقاً بفتح الباب أمام تدخل الدول الخارجية واحتلال العراق".

وفي موازاة ذلك وفيما يخص مسألة الشهادات المزورة المقدمة من قبل المرشحين للانتخابات البرلمانية المقبلة دعا النائب سامي الاتروشي عن كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني الى إحالة المستبعدين عن الترشيح للانتخابات بسبب الشهادات المزورة الى المحاكم المختصة ، معتبرا الاكتفاء بمعاقبتهم بالاستبعاد عن الترشيح ليس رادعا لهم.وقال الاتروشي لـ (المدى) ، ان الايام الماضية شهدت استبعاد العشرات من المرشحين للانتخابات العامة لمجلس النواب لعام ٢٠١٠ سواء المشمولون بقانون المساءلة والعدالة ،أو المحكومون سابقا باحكام مخلة بالشرف ،أو الذين تأخروا في تقديم الوثائق الثبوتية المطلوبة الى المفوضية العليا للانتخابات.واضاف وآخر من يذكر من المستبعدين هم الذين قدموا الى المفوضية شهادات مزورة وقد ثبت التزوير بعد التدقيق من قبل الوزارات المختصة وهي التربية والتعليم العالي، وخاصة للذين ادعوا حصولهم على الشهادة من داخل العراق.

وعبر الاتروشي عن اعتقاده بأن "أزمة هؤلاء وفضيحتهم ،ليست بأقل شأنا من أزمة المستبعدين بقرارات لجنة الاجتثاث".

فيما عبر النائب عن الائتلاف الوطني كمال الساعدي عن اسفه بأن هنالك اتهامات لأعضاء منتخبين من مجالس المحافظات الحاليين بأنهم يحملون شهادات مزورة ولم يستبعدوا من الانتخابات ،ولم تتخذ بحقهم أية اجراءات قانونية.

ودعا هيئة النزاهة الى تبني القضية واحالة المتهمين الى القضاء ليواجهوا أحكاما رادعة " ليصبحوا عبرة لكل من يفكر باستخدام الوثائق المزورة في دوائر الدولة.

فيما قال خميس الدليمي مدير الدراسات والتخطيط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ان النتائج النهائية للوثائق والشهادات المزورة للمرشحين للانتخابات المقبلة ستعلن الاحد المقبل. واوضح الدليمي: ان اللجان المشكلة لتدقيق الوثائق والشهادات الخاصة بالمرشحين للانتخابات البرلمانية المقبلة اكملت تدقيق ٧٥٪ من اسماء المرشحين الذين يتجاوز عددهم ٦ الاف مرشح. واكد ان الاحد المقبل سيتم اعلان نتائج التدقيق وحالات التزوير بالشهادات والوثائق التي يمتلكها المرشحون والتي تم كشف قسم منها، موضحا ان حالات التزوير قليلة ولا تتجاوز عدد اصابع اليد حتى الان، ومشيرا الى ان المدة التي اعطيت للوزارة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات غير كافية لكن هناك تنسيقا وتعاونا بين الجهتين لاكمال حالات التدقيق في الوقت المناسب.

وبين الدليمي ان حالات التزوير للشهادات جميعها لشهادات يدعي حاملوها انها صادرة من جامعات داخل العراق وليس من الخارج.

وكان خميس الدليمي في بداية الاسبوع الحالي اشار الى اكتشاف حالات تزوير لوثائق وشهادات بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية المقبلة.

البـــولانـــي: الـقـوات الأمـيـركـيـة لاتملك أجهزة تمنع حصول التفجيرات

□ بغداد / المدى

بين وزير الداخلية جواد البولاني انه ليس هناك اجهزة تستطيع كشف المتفجرات عن بعد لمنع الارهابيين من تنفيذ عملياتهم الارهابية ، مشيرا الى ان القوات الاميركية نفسها لا تمتلك مثل هكذا اجهزة من شأنها ان تمنع حصول التفجيرات والاستدلال عليها قبل وقوعها.

واوضح البولاني في تصريحات صحفية ان النظام السياسي في العراق هو الذي يؤثر في طبيعة عمل المؤسسات الامنية، مضيفا ان سبب التدهور الامني يعود الى ضعف الجانب الاستخباري وان وزارته لديها خطط لبناء جهاز استخباري يعتمد المواطن شريكا في كل خططه وعمله، واضاف البولاني، ان تحميل وزارة الداخلية مسؤولية الخروقات الأمنية ومصادرة نجاحاتها هو استهداف سياسي له شخصيا، لأن البلاد تستعد للاستحقاق الانتخابي.

جواد البولاني

وقال البولاني: اشترت الوزارة التي يرأسها كمية من هذه الاجهزة بلغت قيمتها ٨٥ مليون دولار اميركي وان جهاز ايه دي اي – ٦٥١ جهاز فعال وساهم في كشف اكثر من ١٦ الف عبوة بما فيها ٧٠٠ سيارة مفخخة.

وقال البولاني: "هذا الجهاز يكشف عن المتفجرات ويستخدم من قبل اشخاص، وعلى مستخدمه ان يعرف كيفية تشغيله بالشكل الصحيح، فالكل ليس مدربا على استخدامه وهذه هي المشكلة".

الا ان البعض يقول ان هذا الجهاز فشل في عدة حالات باكتشاف وجود متفجرات في بغداد ما ادى الى مرور ٣ شاحنات مفخخة على حواجز من دون ان يكشف امرها ما ادى الى سقوط مئات القتلى والجرحى.

واضاف البولاني ان "هناك شركات عدة تصنع هذا النوع من الاجهزة ويعتبر العراق سوقا كبيرا لها، فهذه الشركات المنافسة من الطبيعي ان تحاول التقليل من اهمية فعالية الاجهزة التي تشتريها الوزارة بكميات كبيرة".

انتهاء أزمة محافظة صلاح الدين

□ بغداد – سيناء عزيز

كشف عضو مجلس محافظة صلاح الدين عمار يوسف عن قرار أصدره مجلس شورى الدولة يقضي بإنهاء عضوية رئيس مجلس المحافظة احمد عبدالله الجبوري من دون اللجوء الى القضاء على خلفية تزويره وثائقه الدراسية.

وقال يوسف في اتصال مع المدى ان "مبعوث رئيس الوزراء الى محافظة صلاح الدين، وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد ذياب العجيلي حمل معه توصية مجلس شورى الدولة تقضي بإنهاء عضوية رئيس مجلس المحافظة من دون اللجوء الى المحاكم الجزائية بعد التأكد من صحة تزوير شهادته الدراسية وهو امر يتعارض والشروط الواجب توافرها في إشغال المنصب".

وكان الدكتور عبد ذياب العجيلي قد اكد في تصريح صحفي "ان الازمة في محافظة صلاح الدين يجب حلها وهي متعلقة برئيس مجلس المحافظة ومحافظ صلاح الدين ، وأكد ان الحل ليس بتلك الصعوبة والقانون سيأخذ مجراه".

مضيفا "لا يجب ان تبقى المحافظة على هذا الحال ويجب العمل على حل المشاكل المتعلقة بها وانه يمكن للجيش العراقي الذي يفرض سيطرته على مبنى المحافظة ان ينسحب في أي لحظة بعد ايجاد الحلول اللازمة ،مؤكدا انه" يجب انهاء هذه الامور وان لا تبقى ازمة في المحافظة"."

وكانت ازمة اندلعت منذ اسابيع بين مجلس محافظة صلاح الدين ومحافظ المدينة مطشر حسين عليوي على خلفية إقالة الأخير ومن ثم رفضه تنفيذ قرار الإقالة مشككا بشرعية مجلس المحافظة الذي اصدر القرار.

أكـــد ان الـقـادة الـعـرب فـي الـمـنـطـقـة سـعـداء لـلـقـرار

بـلـيـر: الإطـاحـة بـصـدام أمـر صـحـيـح

□ لندن /أ.ف.ب

اكد رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير الجمعة في شهادته التي طال انتظارها امام لجنة التحقيق في مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق في ٢٠٠٣، ان دافعه لم يكن تغيير النظام العراقي.

وتظاهر المئات خارج قاعة الجلسة مطالبين بمحاكمة بلير على ارتكابه "جرائم حرب" في العراق.واكد بلير امام اللجنة التي يترأسها جون شيلكوت انه قرر المشاركة في الحرب بسبب خرق الرئيس العراقي السابق صدام حسين لقرارات الامم المتحدة، وليس بدافع تغيير النظام.

وجوابا على سؤال حول ما ادلى به بلير في مقابلة مع "بي بي سي" في كانون الاول/ ، نفى ان يكون تحدث في تلك المقابلة عن "تغيير النظام". واثارت المقابلة جدلا واسعا حول الاهداف الحقيقية لمشاركة بريطانيا في هذه الحرب الى جانب الولايات المتحدة الاميركية.

وقال "لم استخدم عبارة "تغيير النظام" في تلك المقابلة، ولم تكن لدي اي نية لتغيير المبرر الاساسي" للحرب.

واضاف "كل ما قلته انه لم يكن ممكنا وصف طبيعة التهديد بالطريقة نفسها لو كنا نعلم وقتها ما نعلمه الآن"، وهو انه لم يتم العثور على اسلحة دمار شامل في العراق.

واكد ان تلك المقابلة لم تظهر "اي تغيير في الموقف (...) الموقف بني على فحوى قرارات الامم المتحدة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل" التي اتهم العراق بخرقها، وهو ما شرعن الحرب برأيه. وقال "كانت هذه هي الحجة".

وفي المقابلة المشار اليها، سئل بلير ان كان سيقحم بلاده في الحرب في اذار/ مارس ٢٠٠٣ لو كان يعلم ان صدام حسين لا يملك اسلحة دمار شامل، فأجاب "كنت سأستمر في الاعتقاد ان الاطاحة به امر صحيح. من الواضح اننا كنا سنستخدم ونطور حججا مختلفة بشأن طبيعة التهديد".

كما قال بلير أمام لجنة التحقيق ان القادة العرب في المنطقة "سعداء للتخلص من صدام" مضيفا أنه كان "خطرا على عملية السلام بالشرق الاوسط".

ونفى بلير عقد أي اتفاق سري مع بوش خلال اجتماعهما في كراوفورد في نيسان ٢٠٠٢ لافتا الى أنه لا يوجد فارق كبير بين الرغبة في تغيير النظام العراقي أو تجريده من الأسلحة.